بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الفصل الأول

ملامح الحياة السياسية فى مصر

فى العصر العثمانى

بعد الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧م على يد السلطان سليم الأول عمل على الاحتفاظ ببقية القوى المملوكية وعدم القضاء المطلق عليهم وذلك للاستفادة منهم إداريا فى حكم البلاد. وذلك لما لهم من خبرة فى هذا المجال، وكذلك لجعلهم قوة عسكرية مساعدة لقوة الباشا العثمانى فى مصر وبالتالى الاستفادة منهم عسكريا فى القضاء على تمردات البدو فى مصر بحكم خبرتهم فى هذا المجال.

وقبل مغادرة السلطان سليم لمصر اتخذ بعض التدابير، منها أنه عين خاير بك الأمير المملوكى الذى ساعد العثمانيين ضد أبناء جلدته المماليك حاكما على مصر فى ٣١ اغسطس ١٥١٧م لقد أراد السلطان سليم أن يضمن ولاء مصر للحكم العثمانى، لذا فقد ترك

فيها حامية عثمانية تحت إمرة بعض قواده، وشكل مجلسا من أمرائه لمعاونة خاير بك فى إدارة البلاد حتى يضمن بقاء السيادة العثمانية على البلاد[١].

وبعد خروج السلطان سليم من مصر، اعطى خاير بك الأمان للمماليك الهاربين وبعد ظهورهم أحسن إليهم ونادى عليهم بركوب الخيل وشراء السلاح والتزى بزى المماليك لا العثمانيين كما أنه انفق عليهم الجامكية. كما كانوا فى العصر المملوكى[٢].

بل إن خاير بك استعان بالمماليك فى قمع الانكشارية والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بإرسالهم من مصر إلى الأناضول وتم إرسالهم بالفعل واستخدم المماليك فى مصر لموازنة قوة الإنكشارية والسباهية وكثيرا ما كانت تقوم المنافسات والفتن بين الفريقين[٣].

وانضم المماليك إلى الحامية العثمانية فكون العثمانيون «أوجاق الجراكسة» من المماليك الذين أظهروا خضوعا للسيطرة العثمانية وعملوا فى خدمتها منذ بداية الفتح العثمانى. وكان هذا الأوجاق من أوجاقات السباهية الذين عملوا فى الريف. كما أن

(١) د/ احمد فؤاد متولى. الفتح العثمانى لمصر والشام. دار النهضة ـ القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٣.

(٢) ابن إياس ـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور ـ تحقيق محمد مصطفى. ج. م. ع. جـ ٥، ص ٢٠٨، ٢١٣، ص ٢٢٥.

(٣) د/ عبد الكريم رافق. بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت ـ دمشق ١٩٦٨م. ص ١٢٧.

لمزيد من المعلومات عن موقف المماليك من الحكم العثمانى ـ راجع ـ صبرى أحمد العدل سيادة البيت القازداغلى على مصر، ١٦٦٢ ـ ١٧٦٨م. رسالة ماجستير غير منشورة ـ آداب عين شمس ـ ص ٦ وما بعدها.

المماليك كانوا عصب أوجاق المتفرقة الذى كونه العثمانيون فى عام ١٥٥٤م وكان هذا الأوجاق يقوم بحراسة الباشا العثمانى فى مصر(١).

ولكن لم يكن المماليك جميعا موالين للحكم العثمانى فى مصر. فقد كانوا فريقين: فريق أعلن ولاءه للعثمانيين ولم يحاولوا الانتقام من الحكم العثمانى وهؤلاء تولوا الوظائف العليا فى البلاد من هؤلاء «خايربك» الحاكم العثمانى الأول على مصر. وفريق آخر كان يكن العداء الشديد للعثمانيين، واعلنوا الولاء ريثما تواتيهم الفرصة للانتفاض ضد الحكم العثمانى ومحاولة إعادة السلطة المملوكية مرة أخرى، ومن هؤلاء من انتفض ضد العثمانيين.

ومن الذين انتفضوا ضد الحكم العثمانى الأمير اينال السيفى طرابای «كاشف الغربية» و«جانم السيفى» كاشف البهنسا والفيوم «فقد استغلا فرصة وفاة «خاير بك» وتولية الوزير الأعظم «مصطفى باشا» الذى دخل مصر فى ١٣ يوليو ١٥٢٢م وقاموا بانتفاضتهم، ولكن استطاع «مصطفى باشا» القضاء عليها(٢).

وبعد ذلك ركن المماليك إلى الهدوء والعمل فى ظل العثمانيين كما أن البلاد ظلت تنعم بالهدوء والاستقرار بقية ذلك القرن تقريبًا. ومما ساعد على ذلك قوة السلطة المركزية فى إستانبول وانعكاس ذلك على الأوضاع فى مصر، حتى تغيرت هذه الأوضاع فى الربع الأخير من هذا القرن تقريبا نتيجة للعديد من العوامل التى بدت على سطح الحياة السياسية.

فمنذ نهايات القرن السادس عشر كانت مصر تعانى كانعكاس للأوضاع فى الدولة

(١) د/ عراقى يوسف محمد. الاوجاقات العثمانية فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ـ رسالة ماجستير غير منشورة. آداب عين شمس، ص ٧٥.

(٢) د/ عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص ١٣٩.

العثمانية، من انخفاض العملات المحلية، وانخفاض القوة الشرائية لمرتبات الحامية واعضاء الجهاز الإدارى وشرع كل فريق (الحامية العسكرية ـ الجهاز الإدارى) يمارس إجراءاته لتعويض العجز فى الإيرادات الراجع إلى فساد العملة[١]. وكانت هناك العديد من العوامل التى دفعت إلى قيام فتنة السباهية.

فتنـــة الســباهية :

كما قلنا سابقا تمتعت مصر بالهدوء السياسى والاستقرار فى أوضاعها المختلفة بعد استقرار الحكم العثمانى بها وحتى العقد الأخير من القرن السادس عشر، عندما بدأت تتجمع فى الأفق العديد من العوامل التى أدت إلى فتنة أوجاقات السباهية على السلطة الشرعية فى البلاد، ممثلة فى شخص الباشا العثمانى. ووجدت بعض العوامل التى أدت إلى هذه الفتنة.

وأهم هذه العوامل: العامل الاقتصادى، فقد انخفضت قيمة العملة الفضية فى الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، وذلك نتيجة لحاجة الدولة إلى المال لدفع رواتب الجنود والموظفين المتكاثرين، وسد النفقات المالية الأخرى، كذلك أدى تدفق الفضة من أمريكا إلى انهيار قيمة النقد العثمانى. وقد حدث فى مصر بالذات فى عام ١٥١٨م أن خفضت قيمة العملة المحلية التى تسمى البارة بمقدار النصف[٢] وإذا كان الموظفون

(١) د/ عبد الوهاب بكر ـ الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ـ دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢ ص١٤.

(٢) د/ عبد الكريم رافق ـ مرجع سابق ص ٢٤٤.

ـ عبد الوهاب بكر ـ مرجع سابق ص ١٤.

ـ د/ عبد الرحيم عبد الرحمن ـ الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٧٨، ص ٧٩.

المدنيون قد لجأوا إلى الرشوة وذلك لمحاولة تعويض النقص فى مرتباتهم فقد لجأ العسكريون إلى تعويض ذلك بالقوة ونتج عنها أضرار كثيرة وخراب البلاد وهروب الفلاحين منها(١).

كما ساعد على هذه الفتنة التدهور العام فى المركز السياسى للدولة العثمانية الذى بدأ خلال العقد الأخير من القرن السادس عشر. فقد انعكس هذا الأمر على مجرى الأحداث فى مصر(٢).

كذلك ارتبطت بتلك الفتنة بداية دخول العناصر الإسلامية الوافدة والعناصر العربية إلى الأوجاقات العسكرية، وصب الجند جم غضبهم فى أثناء هذه الفتنة على أولاد العرب. ومنعوهم من دخول الأوجاقات وكذلك من التزى بزى الأروام وقتلوا العديد منهم(٣).

كانت هذه هى الأسباب التى أدت إلى فتنة الجند فى عهد «أويس باشا» ٣١ مايو ١٥٨٦ ـ ابريل ١٥٩١م، فقد دخل الجند الثائر فى ١٥٨٨م إلى الديوان وتعدوا عليه وسرقوا بعض امتعته وقتلوا ثلاثة من اتباعه. كما تعدوا على منزل قاضى العسكر(٤).

(١) محمد بن ابى السرور البكرى ـ كشف الكربة برفع الطلبة ـ تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن المجلة التاريخية. عام ١٩٧٩ ص ٣١١ ـ لنفس المؤلف انظر النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية مخطوط بدار الكتب رقم ٢٥٢٣ ص ٤٠.

(٢) P.M. HOL 1, Egypt. and the Fertile, cres cent 1516. 1922, London, 1966. p 71.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى ـ النزهة الزهية ـ مصدر سابق ورقة ٣٠.
ولنفس المؤلف ـ كشف الكربة ـ مصدر سابق ص ٣١٦.
د/ عبد الكريم رافق، مرجع سابق ، ص ٣٤١.

(٤) محمد بن أبى السرور البكرى ـ المنح الرحمانية فى تاريخ الدولة العثمانية ـ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٤٢٤ تاريخ ورقة ١٠٨.
– ولنفس المؤلف كشف الكربة / مصدر سابق، ص ٣١٥. =

بعد هذه الحركة طلب الجند قاضى العسكر «الملا أحمد الأنصارى» وكبار الشخصيات للاجتماع بهم، فأرسل أويس باشا إلى قاضى العسكر بيورلديا أن يفعل للجند المذكورين جميع ما طلبوه حتى يعودوا للهدوء ويخلص ابنه الذى أخذوه رهينة معهم.

واستمرت هذه الفتنة فى عهد الولاة التالين وبلغ منتهى العنف فى عهد «إبراهيم باشا» المقتول (١٤ مايو ١٦٠٤ : ٨ سبتمبر ١٦٠٤م) فعندما خرج فى وفاء النيل لقطع جسر أبى المنجا اعترضوه وأحاطوا به فقطعوا رأسه وعلقوها على باب زويلة. وكان ذلك منتهى التجبر منهم لأنها المرة الأولى التى يقتل فيها ممثل السلطان[1].

وبعد مقتل «إبراهيم باشا» نتج فراغ سياسى فى البلاد ناتج عن مقتل الباشا وهو الحاكم الشرعى المعين على البلاد. فولى العسكر المتمردون، قاضى العسكر «مصطفى افندى عزمى» قائمقام على البلاد. ويظهر من ذلك مدى المكانة السياسية التى كان يتمتع بها قاضى العسكر، وكذلك فهى نوع من إسباغ الشرعية بتولية قاضى العسكر وعدم اختيار أحد من قادتهم لهذا المنصب. وقبل قاضى العسكر هذا المنصب حفظا للبلاد من الفتن وبوصفه ممثل السلطان بعد مقتل الباشا واستمر قاضى العسكر يحكم البلاد لمدة شهرين حتى وصل الباشا الجديد من جانب السلطنة.

= – النزهة الزهية ـ مصدر سابق. ورقة ٣٠.

– أحمد شلبى عبد الغنى، اوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات. تحقيق د/ عبد الرحيم عبد الرحمن ـ الخانجى ـ القاهرة. ١٩٧٨، ص ١٢٢.

– د/ عبد الوهاب بكر ـ مرجع سابق، ص ١٥.

(١) أحمد شلبى عبد الغنى – مصدر سابق ص ١٢٩.

محمد بن أبى السرور البكرى – المنح الرحمانية – مصدر سابق ص ١٣٦ .

P.M. Holt, op. cit- P73.

واستمرت هذه الفتنة حتى قدوم «محمد باشا» قول قران «محطم العبيد» ١٤ يونية ١٦٠٧ ـ ١٢ يولية ١٦١١م. الذى نجح فى القضاء على الفتنة فى موقعة الخانقاه ١٦٠٩م ولقد هزم المتمردين وقتل العديد من أفرادهم. ووجد بينهم جماعة من غير العسكر ولا يتقاضون أى علوفة وقد اندسوا بينهم لإثارة الشغب وللفائدة الشخصية[١].

وبعد الانتصار الذى حققه الباشا على المتمردين وإنهاء تمردهم تدخل قاضى العسكر لحماية من بقى منهم على قيد الحياة وعدم قتلهم، ونفيهم إلى اليمن وقبل الباشا هذه المشورة من قاضى العسكر ونفى من بقى منهم إلى اليمن[٢].

ولقد ترتبت على هذه الفتنة أمور خطيرة نتجت عنها من أهمها بروز دور الصناجق المماليك وذلك بعد استعانة الباشا بهم فى القضاء على هذا التمرد وإحلالهم محل القوة العسكرية العثمانية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب القوة العسكرية العثمانية وبذلك فقد بدأ التحالف بين الباشوات والصناجق الذى ما لبث أن تحول إلى صراع بين الاثنين على الاستئثار بالسلطة فى البلاد.

وبدأ البكوات يظهرون شجاعة وقوة متزايدتين ففى عام (١٠٣٢هـ - ١٦٢٣م رفضوا قبول الوالى المرسل من قبل السلطان، واصروا على استمرار مصطفى باشا فى وظيفته. بل

(١) د/ عبد الكريم رافق. مرجع سابق ص ٢٥٠.

د/ عبد الوهاب بكر - مرجع سابق ص ١٦.

P.M. Holt, op. cit- P73.

(٢) محمد بن ابى السرور البكرى - المنح، مصدر سابق ص ١٤٤.

عملوا أيضا ما هو أكثر من ذلك جرأة عندما أزاحوا الوالى موسى باشا عن السلطة فى عام (١٠٤٢هـ - ١٦١٣م) لأنه قتل عددا منهم، ولقى ذلك قبولا من السلطان[١] .

وفى القرن السابع عشر بدأ يظهر شكل جديد من اشكال الحزبية، كان وجود روابط التئام بين كل من البكوات الصناجق وكبار العسكريين، والدور الهام الذى لعبه السادة المتحكمون فى مراكز قيادة الإنكشارية امثال كوجك محمد و «افرنج أحمد»[٢] .

وكذا ضعف نفوذ الولاة العثمانيين فى مصر وهو يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم ولاء الأوجاقات العسكرية العثمانية. وانصراف هؤلاء إلى تنمية مواردهم فى العمل فى الحرف المختلفة مما أدى إلى الضعف التام[٣] .

وبذلك نجح المماليك بعد عودتهم مرة أخرى عن طريق البيوت العسكرية والتحالف معهم من السيطرة على مقدرات الحياة السياسية المصرية فى القرن الثامن عشر حتى أصبحت سلطة الباشا معهم معدومة فقد كان شبة محجور عليه.

كانت هذه هى ملامح الحياة السياسية فى مصر فى العصر العثمانى - ولقد تحدث مؤرخنا محمد بن ابى السرور البكرى عن الاحداث السياسية المختلفة حتى منتصف القرن السابع عشر فى هذا الكتاب «الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة». وتحدث فيها عن تولية الباشاوات كما تحدث عن فتنة السباهية بشىء من التفصيل.

(١) P.M. Holt, op. cit- P 2/ 8.

(٢) P.M. Holt, op. cit- P 2/ 9.

وعن الشخصيات المملوكية المتحكمة انظر لنفس المؤلف مقالة.

The career of kucuk Muhammad 1676. 162,4. B.S.O.A.S. xxvl. 1963. p24.

(٣) د/ عراقى يوسف محمد - الاوجاقات مرجع سابق ص ٢٤١.

ولقد كان مجمل الحياة السياسية فى مصر فى القرن الثامن عشر عبارة عن نزاعات مختلفة ما بين البيوتات المملوكية التى نجحت فى العودة متحدة مع الاوجاقات العسكرية مرة أخرى وبدأت فى بداية القرن بفتنة افرنج أحمد[1]، ووصلت إلى قمة التحدى للسلطة العثمانية فى حركة على بك الكبير – وكان لا بد أن تقف الدولة العثمانية موقفا حازما فأرسلت حملة حسن باشا الجزيرلى عام ١٧٨٦م لاستعادة مصر من أيدى المماليك وهى التى يسميها الجبرتى «الفتح الثانى لمصر»[2].

واستمرت هذه الاحوال فى البلاد حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ وبذلك بدأ دور جديد من تاريخ مصر الحديث.

(١) انظر على بن محمد الشاذلى الفراء – ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة (القاهرة ١١٢٣هـ – ١٧١١م) تحقيق د/ عبد القادر طليمات – المجلة التاريخية العدد ١٤ عام ١٩٨٦ ص ٣٢٧.

– أحمد شلبى عبد الغنى – مصدر سابق ص ٢٣٨.

– عبد الرحمن الجبرتى – عجائب الاثار فى التراجم والاخبار، الانوار المحمدية، القاهرة حـ١ ص ٥٠.

– د/ عراقى يوسف محمد – الوجود المملوكى العثمانى فى مصر – دار المعارف – القاهرة. ١٩٨٥ – ص١٠٢.

د. عبد الكريم رافق – مرجع سابق ص ٢٩١.

(٢) لمزيد من المعلومات راجع:

– عبد الرحمن الجبرتى . مصدر سابق، جـ٢ ص ١٥٩ وما بعدها.

– د/ عبد العزيز الشناوى . الازهر جامعا وجامعة. الانجلو المصرية – القاهرة – ١٩٨٣ حـ١ ص ١٧٨ وما بعدها.

ملامح الحياة القضائية فى مصر
فى العصر العثمانى

عندما فتح العثمانيون مصر وجدوا الاضطرابات تسيطر على كافة الأمور فى البلاد سواء أكانت فى النواحى السياسية أم الاقتصادية أو القضائية – غير أن الناحية القضائية كانت أكثر هذه الأوضاع ترديا وسوءا، فقد حدثت اعتداءات كثيرة على القضاة فى نهاية العصر المملوكى وضاقت سلطات قضاة الشرع نتيجة لتدخل قضاة السياسة فى اختصاصات قضاة الشرع حتى لم يعد هناك فاصل بين الاثنين. لذا [فقد] عمل العثمانيون على إدخال بعض الاصلاحات على هذا النظام المتهالك بغية إصلاحه.

ومن طبيعة الحكم العثمانى الإبقاء على الوضع القائم فى البلاد للاستفادة من خبرة من سبقوهم فى تسيير الأمور، ثم بعد ذلك يقومون بوضع النظام بشكل تدريجى ومنظم.

ولم يلغ السلطان سليم الأول قضاة المذاهب الأربعة فقد أبقاهم فى مناصبهم[1] وإن كان قد اخذ يعمل على تقليل سلطاتهم بأن ادخل من جانبة قاضيا سماه قاضى العرب كان بمثابة الرقيب على قضاة مصر ونوابها، ولا يستطيع أحدهم القيام بأمر من الأمور الا بعد العرض عليه[2].

واستمرت هذه الاصلاحات فى طريقها المرسوم حتى ربيع الأول ٩٢٤هـ – ١٥١٨م

(١) ابن اياس – مصدر سابق ، حـ٥ ص ١٦٥.

(٢) نفسه ونفس الجزء ص ١٦٦.

فقد وجد محضر كان يجلس على تكة بباب المدرسة الصالحية وحوله جماعة من الإنكشارية فكان لا يقضى أمراً من الأحكام الشرعية حتى يعرض عليه وكان يزعم أنه مستوف على القضاة فى الأمور الشرعية[1].

وبعد ذلك تتابعت الخطوات الاصلاحية فى مصر وأدخلت نظم جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل القسام العسكرى، غير أن أهم خطوة فى هذا المجال كانت إلغاء قضاة القضاة من المذاهب الأربعة. والعمل بالمذهب الحنفى وجمع السلطة القضائية فى شخص واحد هو قاضى العسكر الذى يعين من قبل السلطان العثمانى مباشرة.

(١) نفس المصدر والجزء ص ٢٤٤.

قاضى العسكر

واختصاصاته القضائية

كان قاضى العسكر هو رئيس الهيئة القضائية فى القاهرة فى العصر العثمانى فهو صاحب الولاية القضائية على قضاة محاكم القاهرة، وإن لم يكن له سلطة على قضاة الاقاليم.

وكان قاضى العسكر يعين بموجب براءة سلطانية بناء على ترشيح قاضى عسكر الاناضول وهو بالتالى مسئول أمامه، ويسجل قرار تعيين قاضى العسكر فى سجلات المحاكم على النحو التالى «يوم الأربعاء» [١٦ شهر شوال سنة ١٠٠٤هـ مايو ١٥٩٦م] وفيه ورد الأمر الشريف الخاقانى... بتولية شيخ الإسلام.. حضرة سيدنا ومولانا أحمد أفندى الانصارى قاضى العسكر المنصورة بروم ايلى سابقا أدام الله تعالى معدلته نظارة الأمور الشرعية بالديار المصرية جعل الله قدومه مباركا وحفظه فى حركاته وسكناته[١].

وعندما كان يقدم قاضى العسكر يأتى معه أهله واولاده وغالبا ما يتولون أعمالا قضائية بجانبه مثل قاضى العسكر فى عام (١١٣٨هـ: ١٧٢٥م) والذى كان له من الأولاد ثلاثة أحدهم قسام عسكرى والثانى قسام عربى والثالث نائب الباب العالى[٢].

---

(١) الشهر العقارى. سجلات محكمة الباب العالى، س ٦٤، ص ٤٤، س٣٧، ص ٣، س ٨٤ ق ١٣٩٥، ص ٣٠٢، س ١٤٩، ص ٩.

(٢) أحمد شلبى – مصدر سابق ، ص ٤٥٣.

وفى حالات السفر أو الغياب يختار قاضى العسكر من يحل محله حتى يعود مثل «أحمد أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية بالخانقاه السرياقوسية أصالة وبالديار المصرية خلافة[1].

ويختار قاضى العسكر له نائبا وهو دائما يأتى معه من استانبول ويكون تعيين النائب دائما مصاحبا لتعيين قاضى العسكر نفسه، ويتمتع بمكانة كبيرة فقد كان يقوم بأعمال قاضى العسكر فى حالة عدم تواجده.

وإضافة إلى النائب فقد كان يوجد فى المحكمة اربعة من النواب على المذاهب الإسلامية الأربعة حتى يلجأ إليهم اتباع مذاهبهم وإن كان فى بعض الأحيان وجد بعض قضاة العسكر الذين منعوا العمل بالمذاهب الأربعة إلا من محكمة الباب العالى[2].

مدة تولية قضاة العسكر:

يلاحظ أنه فى بداية الفتح العثمانى لم يكن هناك مدة محددة لتولية قضاة العسكر فقد تولى «مصطفى أفندى الرومى» من عام ٩٢٩هـ - ١٥٢٢م حتى ٩٣٦هـ - ١٥٢٩م ومنذ نهاية القرن السادس عشر كانت المدة التى يقضيها قضاة العسكر تتراوح بين عام وثلاثة اعوام، وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادى كانت المدة غالبا عام واحد مثل «كمال أفندى» بل وصلت تولية بعض القضاة إلى ثلاثة اشهر مثل «مصطفى أفندى محمد البكرى».

وكثيرا ما كان يتولى قاضى العسكر مرتين أو ثلاثة فى فترات مختلفة. وعلى ذلك فلم

(١) الشهر العقارى . سجلات محكمة الباب العالى س ٧٠، ق ٤٥٢، ص ١٠٩.

(٢) الدميرى - قضاة مصر فى القرن العاشر والربع الأول من القرن الحادى عشر الهجرى، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٤٦٣ تيمور، ص ١٠١.

تكن هناك مدة محددة لتعيين قضاة العسكر فقد تدرجت هذه المدة الطويلة حتى قصرت فيما بين القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر والتى وصلت فية مدة القاضى أدناها مما ترتب على ذلك العديد من المساوئ[١].

مقر قاضى العسكر:

ويبدو من خلال كتابات ابن اياس المعاصر لبدايات الفتح العثمانى لمصر أن أول قاضى عسكر عثمانى وهو «جلبى أفندى» قد جلس فى محكمة الصالحية النجمية وهى التى يصفها بقلعة العلماء والتى كان لها الصدارة والاهمية خلال العصر المملوكى[٢] ولكن يبدو أن فترة اتخاذ قاضى العسكر للصالحية كمقر له لم تكن فترة طويلة فقد انتقل إلى مقعد ماماى ازبك السيفى[٣].

واحيانا كان قاضى العسكر يجلس بالديوان العالى للنظر فى القضايا التى تعرض عليه.

الاختصاصات القضائية لقاضى العسكر:

كان لقاضى العسكر اختصاصات قضائية نوعية، واختصاصات قيمية. ويقصد بالاختصاص النوعى تحديد أنواع معينة من القضايا دون غيرها، وكانت المراسيم تصدر من قاضى العسكر إلى قضاة أخطاط القاهرة تحدد الاختصاص النوعى له. ولكن يلاحظ أن هذه المراسيم كانت قليلة فى القرن السادس عشر وأول مرسوم يقابلنا فى (٨ ذى القعدة ٩٨٨هـ

(١) الشهر العقارى. سجلات محكمة الباب العالى، س ٩٠ ص ٨٠.

(٢) ابن اياس، مصدر سابق ، نص ٤١٨.

(٣) قمت بزيارة لمقعد بيت القاضى بالنحاسين وهو ما زال يحتفظ ببنائه ومنظره إلى حد كبير ولكنه تعرض للإهمال الشديد ولا يلقى العناية اللازمة.

ديسمبر ١٥٨٠م)[١] وإن كان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قد زادت هذه المراسيم والتحذير من الاعتداء على هذه الاختصاصات، ويفهم من ذلك وجود اعتداءات على اختصاصات قاضى العسكر من قبل قضاة محاكم القاهرة.

ومن هذه الاختصاصات النوعية:

١- ابطال العقود.

٢- الاسقاطات فى القرى[٢].

٣- كتابة الايجارات الطويلة.

٤- الحكم على الغائب.

٥- الاستبدال فى الاوقاف.

٦- فسخ الانكحة (الطلاق).

٧- الكتابة على الواقف بما له من الشرط.

٨- مبايعة الانقاض.

٩- الكتابة على أوقاف الدشايش[٣].

---

(١) الشهر العقارى. سجلات محكمة مصر القديمة س ٩٤ ق ١١٢٥ ص ٢٣٠.

(٢) الاسقاطات فى القرى. يقصد بها التنازل عن حق المنفعة بالأرض من ملتزمها لشخص آخر فى مقابل مبلغ مال يسمى الحلوان وكانت الاسقاطات بكثرة فى القرن الثامن عشر لدرجة اضطرت قاضى العسكر لتخصيص سجلات خاصة للإسقاطات فقط وهى تبدأ من عام ١١٤١هـ - ١٧٢٨م.

(٣) الشهر العقارى. سجلات الباب العالى س ٦٣ ق ١٦٨، ص ٤٠٦، س ٨٤ ف ١٤٩٨ ، س ٢٠٩، ف ٢٧٠، ص ٢٤٢، س ٧٨، ق ١٠٦، ص ٢٢، س ٦٣، ف١٠٩٠، ص ٢٤٧ .سجلات اسقاطات القرى س١ ق ٢، ص ٣ ، ق١٢٧، ص ٣٤.

أما الاختصاص القيمى:

اختص قاضى العسكر كذلك باختصاص قيمى وهو الذى ترجع قيمة الدعوى موضوع النزاع فيه وتحديدها بقيمة مالية معينة. فعلى سبيل المثال حددت الأوامر الصادرة من قاضى العسكر إلى قضاة محاكم القاهرة الاختصاص القيمى لقاضى العسكر فى مختلف القضايا، ففى قضايا الايجار ما زاد على ثلاثة الآف نصف خاص بقاضى العسكر وأقل من ذلك خاص بقضاة المحاكم[١] أما ايجارات الاوقاف فهى كذلك محددة بثلاثة الآف نصف[٢] غير أن هذا التحديد لم يكن ثابتا فقد خضعت القيمة المالية للتغيير فقد صدر أمر آخر بتحديد القيمة الايجارية التى توثق أمام قاضى العسكر بستة الآف نصف[٣] وربما يكون مرد هذا التغير هو الانخفاض فى قيمة العملة وتغيرها تبعا للأحوال الاقتصادية فى البلاد.

أما فى المبايعات فقد حددت بأنه ما زاد على خمسمائة ريال لا يوثق إلا أمام قاضى العسكر[٤].

كذلك فقد خضعت هذه القيمة للتغير بعد ذلك فحددت لـ ٨٠٠ ريال حجرا بطاقة[٥]

---

(١) الشهر العقارى – سجلات مجكمة مصر القديمة س ٩٨، ق ٢، ص٣. سجلات محكمة الصالح س ٣٢٦، ص ١.

(٢) الشهر العقارى – سجلات محكمة مصر القديمة س ٩٨، ق٢، ص٣، البرمشية س ٧١٠، ص١.

(٣) الشهر العقارى – سجلات محكمة بولاق س ٣٢، ق ١٧٨١، ص ٥٦٦.

(٤) الشهر العقارى– سجلات محكمة طولون س ٢٣١ ص١. بولاق س ٧٦ ص١.

(٥) ريال حجر بطاقة. عملة تعرف بتالير ترجع إلى الامبراطورية الرومانية المقدسة، وسمى بذلك نسبة إلى الصورة التى ترى على أحد وجهى التالير ، ومنذ عام ١٧٥١م بدأ التالير فى تسيد أسواق التداول =

بدلا من ٥٠٠ ريال[١] أما الاسقاطات فى القرى فقد حددت بما زاد على خمسة أكياس[٢] والاستبدال بما زاد على مايتين[٣].

وكان القضاة يراعون القواعد الفقهية فى أحكامهم. فكان سلوكهم خاضعا لنوعين من الرقابة أحدهما خارجي والآخر داخلى، وكان الخارجى لا توفره الإجراءات الرسمية الخاصة بالرقابة سواء أكانت على أيدى السلطات المدنية أو الموظفين فى الإدارة القضائية بقدر ما توفره المنافسة الغيورة من جانب منافسيهم المحتملين من العلماء[٤].

أما عن الرشوة فى الأحكام (المقدمة لقضاء العسكر) فلم تدلنا المصادر إلا على مثال واحد من هؤلاء القضاة[٥] لذا لا يصح أن نعمم عليه أن الغالبية كانوا مرتشين فقد كانت السمة الغالبة على هؤلاء القضاة التقوى والورع وغلبة الدين عليهم والعمل بالقواعد الفقهية التى أرساها الفقهاء من قبل والتحرى فى القضايا التى تعرض عليهم بغية إظهار الحق فيها.

وهناك سؤال يطرح نفسه وهو عن مدى دور القضاة فى القضايا الجنائية؟

= النقدى بمصر على حساب القرش الاسبانى لامتياز سبيكته واستدارة القطعة التامة ومقاومتها للتآكل من أطرافها- انظر احمد السيد محمد الصاوى- النقود المتداولة فى مصر العثمانية - رسالة دكتوراه غير منشورة- آثار القاهرة ١٩٩١. ص ١٩١.

(١) الشهر العقارى - سجلات محكمة قناطر السباع س ١٥٧، ص١.

(٢) الكيس يقدر لـ ٢٥ ألف نصف فضة.

(٣) الشهر العقارى. سجلات محكمة جامع الحاكم س ٥٧٨ ص١.

(٤) عبد الرازق عبد الرازق عيسى- القضاة فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ إلى ١٧٩٨ رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس - ١٩٩٤، ص٦٥.

(٥) أحمد شلبى عبد الغنى، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

يلاحظ أن القضاة فى القضايا المدنية مثلا كانوا يستخدمون القاعدة الشرعية أن المعسر يسجن، وأمدتنا الوثائق بالكثير من هذه الحالات وإن كانت لم توضح مدة السجن ولا كيفية قضائها.

أما القضايا الخاصة بالجنايات فنحن أمام رأيين:

أولهما: أن القاضى كان يملك سلطة التعزير، كما تمدنا الوثائق، لكنها فى نفس الوقت لا توضح كيفية تنفيذ التعزير ولا من ينفذها.

والرأى الآخر: أن تنفيذ الحدود والأمور الجنائية كانت فى أيدى الباشا بحكم اختصاصه القضائى، وبذلك يقتصر دور القاضى فى هذا المجال على التحقيق فقط، وهو ما نميل إليه.

تعليم قضاة العسكر:

ربما يكون من المفيد أن نوضح تعليم القضاة فى الدولة العثمانية وذلك للرد على الكثير من الاقاويل التى يتهم بها القضاة مثل جهلهم اللغة العربية. فقد وضعت الدولة العثمانية شروطا علمية لتولى منصب القضاء، فلا بد أن يمر بها طالب هذا المنصب ويجتاز مراحله المختلفة وهو ما تطلق عليه المصادر الخاصة بهذه الفترة «طريق المولوية» ووضعت هذه الشروط حتى تطمئن الدولة إلى توافر الشروط الفقهية فى القضاة من العلم بالكتاب والسنة والاجتهاد والقياس.

وفى بداية نشأة الدولة العثمانية أدرك السلاطين الاوائل أنه لا بد من قيام المدارس والتعليم فعملوا على استقدام العلماء من البلاد الإسلامية مثل الشام ومصر والعراق باذلين لهم الوعود والتشجيع بكافة أنواعه حتى يقودوا الحركة العلمية فى الدولة الناشئة.

وبعد ذلك ظهر العلماء الأتراك الذين تولوا التدريس فى المدارس المختلفة. وألفوا الكتب الكثيرة بجانب العلماء المسلمين الوافدين من البلدان الإسلامية.

ووضع الفقهاء المسلمون شروطا علمية لتولى منصب القضاء وهى:

١- العلم بكتاب الله على الوجه الذى تصح به معرفة ما يتضمنه من الأحكام.

٢- العلم بسنة الرسول الكريم ﷺ من أقواله وأفعاله.

٣- العلم بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع الاجماع.

٤- علمه بالقياس الموجب لرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها[١].

وفى بداية نشأة الدولة العثمانية وجد نوعان من التعليم الإسلامى بها هما:

(أ) المستوى الأدنى الذى كانت جرعات التعليم فيه قليلة ومناهجها بسيطة تتكون من الأدب والقرآن الكريم.

(ب) المستوى العالى فكان يتكون من المدارس حيث العلماء الطموحون إلى إكمال تعليمهم وكان يدرس فيها كل فروع التعليم الإسلامى شاملا العلوم الدينية مثل التفسير وعلم الكلام والفقه والقانون وقواعد اللغة العربية وعلم الخط كما درس فيها العلوم العقلية مثل المنطق والفلسفة وعلم التنجيم[٢].

---

(١) على بن حبيب البصرى الماوردى. الاحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٠٩، ص٥٤.

(٢) Bernard G. Weiss and Arnold. H. Grcen. Survery of Arab History, A mericanuni-versity in cairo, 1980. p. 397.

ومع السلطان أورخان بن عثمان خرج التعليم من المسجد إلى المدرسة فبعد فتح ازميد بنى فيها أول مدرسة فى تاريخ الدولة العثمانية وبذلك خرج التعليم من المسجد إلى المدرسة وكانت الكتب المقررة فيها وبالتالى فى المدارس العثمانية هى فى مادة التفسير كتاب «الكشاف عن حقائق التنزيل» ويعرف اختصارا باسم تفسير الكشاف لمؤلفه العلامة الزمخشرى وكتاب «انوار التنزيل وتنزيل التأويل» والمعروف باسم «تفسير البيضاوى» وفى مادة الحديث النبوى «الكتب الست الصحاح فى الحديث» وفى مادة الفقه كان يدرس كتاب «الهداية» لشيخ الإسلام «برهان الدين على بن ابى بكر المرغتانى» وكتاب «الوقاية» لبرهان الشريعة و«العناية» فى شرح الوقاية لعلاء الدين على بن عمر الأسود و«مختصر القدورى» لأحمد بن محمد القدورى البغدادى.

كما درس عدد من الكتب فى أصول الفقه وفى علم الكلام.

وقرر كتاب «تجريد الكلام» للطوسى وكتاب «طوالع الأنوار» للبيضاوى «والمواقف» للايجى، وفى علم البلاغة كتاب «مفتاح العلوم» للسكاكى وتلخيص «المفتاح فى المعانى والبيان» للقزوينى وفى المنطق كتاب «الإيساغوجى» وكتاب «مطالع الأنوار» للقاضى سراج الدين الأرموى[1].

وفى عهد السلطان محمد الثانى أعاد تنظيم التعليم فى الدولة العثمانية وفقا لمراحل محددة وذلك بعد أن بنى المدارس الثمانية حول مسجده ثم ثمانية أخرى. أى بنى ست عشرة مدرسة حول المسجد.

(١) د/ محمد حرب. العثمانيون فى التاريخ والحضارة، المركز المصرى للدراسات العثمانية، القاهرة ١٩٩٤ ص ٣١٥.

وكان الطالب يمر بأربع مراحل تعليمة هى:

(أ) مرحلة أولى وتسمى الخارج.

(ب) مرحلة ثانية وتسمى الداخل.

(جـ) مرحلة ثالثة وتسمى موصلة الصحن.

(د) مرحلة رابعة وتسمى الصحن[١].

ومن المهم أن نذكر أن الدولة العثمانية لم تكن متكفلة بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم، بل كانت هذه تدخل فى اختصاص الوقف وكان ركنا أساسيا فى اقتصاد الدولة العثمانية. وعن طريق الوقف نشطت الحركة العلمية فى جوامع استانبول فقد كان الجامع فى ذلك الوقت مؤسسة إسلامية متكاملة تضم المسجد والمدرسة والمطعم الخيرى.

لذلك فقد اهتم السلاطين برصد الأوقاف على المدارس وأهم هذه المدارس هى التى بناها السلاطين «محمد الثانى» و «وبايزيد الثانى» و «سليمان القانونى» وكانت كل المدارس فى مسجد بايزيد مخصصة لدراسة القانون. وبعد بناء مدارس الثمانية نظم التعليم فى كل هذه المدارس بصورة نهائية فى ١٢ مرحلة وكان على كل تلميذ فى كل مرحلة من المراحل الإحدى عشرة الأول أن يحصل على إجازة تعلن أنه على علم تام بأى مؤلفات يكون قد درسها من الاساتذة المختصين قبل أن ينتقل إلى المرحلة التالية[٢].

---

(١) جودت. تاريخ جودت، ترجمة المجلد الأول عبد القادر الدنا- جريدة بيروت لبنان ١٣٠٨هـ ص ١٢٠.

(٢) عبد الرازق عبد الرازق عيسى- مرجع سابق - ص ٢٠٦.

وإذا أراد الطالب أن يتخصص فى مادة أُلحق بمدارس الصحن وتلقى فيها الدرس فى تلك المادة وإذا لم يرغب فى الالتحاق بالصحن مكتفيا بدراسة المراحل السابقة فكان يعين قاضيا فى المدن ما عدا الكبيرة(٢).

أما الطالب الذى يريد إكمال تعليمه فى مدارس الصحن يتولى التدريس ويختار قضاة العسكر بعد ذلك من بين الحائزين على رتب التدريس من كبار الأساتذة الذين امتازوا بكفاءتهم ومؤلفاتهم القيمة(٣).

ولم تكن هناك سنوات محددة لمراحل الدراسة وكان المعيار فى تحديد سنوات الدراسة هو الاستعداد العقلى للطالب وقابليته للدراسة ولكن كانت الدراسات العليا تنتهى فى سن يتراوح بين الثلاثين والأربعين كما أن التعليم لم يكن اجباريا وكان الطلبة يحصلون على رواتب إضافة إلى المسكن المجانى والطعام.

وبذلك نلاحظ أن القضاة كانوا يخضعون لطريق دراسى صعب وطويل للوصول إلى مناصبهم.

ومن الجدير بالذكر أن القضاة كانوا يتلقون تعليمهم باللغة العربية إذ كيف يدرسون كتب التفسير والفقه والبلاغة والنحو بغير اللغة العربية، مما أدى إلى تحدثهم بها، بل وكتابة مؤلفاتهم باللغة العربية وهذا يدحض الأقاويل القائلة بجهل القضاة باللغة العربية.

---

(١) Bernad and Arnold. op, cit. p 398 .

– جودت – مرجع سابق . ص ٨٣.

(٢) عبد الرازق عبد الرازق عيسى – مرجع سابق ص ٢٠٦.

الفصل الثانى

التعريف بالمخطوط .. المؤلف ومنهجه ومؤلفاته الأخرى

خطة العمل فى المخطوط

التعريف بالمخطوط ووصفة :

الكتاب الذى بين ايدينا الآن هو «**الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة**» وهو من الكتب النادرة التى تتحدث عن القضاة فى هذه الفترة، فضلا عن أنه يؤرخ للوزراء الذين تولوا مصر وكثير من الاحداث السياسية التى تمت فى عهودهم، والنسخة التى ننشرها الآن عن النسخة الوحيدة الموجودة بدار الكتب المصرية. وهى محفوظة تحت رقم ٣٣٩٥ تاريخ.

ولا شك فى أنها نسخة كاملة لما كتبه المؤرخ محمد بن أبى السرور البكرى، وإن كان من الأكيد انها نسخت بعد وفاته ولا نعلم ناسخها. وهى تتكون من ٥٤ ورقة وكل ورقة تحوى حوالى ٢٢ سطرا، وفى كل سطر ما يتراوح بين ثمان وتسع كلمات. ويوجد بعض الصفحات المكررة فى اصل المخطوطة مثل الصفحة ٢٨ . أما عن الخط فقد كتبت بخط النسخ ولكن يوجد الكثير من الكلمات المطموسة، والكلمات الغير واضحة.

أما عن المحتويات:

فقد قسمت المخطوطة إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: يتحدث عن فضايل مصر وما ورد عنها فى القرآن الكريم وسنة النبى ﷺ. وكذلك أقوال العلماء عنها وفتحها الإسلامى على يد عمرو بن العاص.

الباب الثانى: وهو يتحدث عن مصر فى ظل الحكم العثمانى من ٩٢٢ – ١٠٥٤هـ وهو يؤرخ لكل سلطان ثم يذكر اسماء الوزراء الذين عينوا فى زمنه ـ ويذكر اهم الأحداث فى عهد كل منهم.

الباب الثالث: يحتوى على أسماء قضاة العسكر الذين تولوا القضاء ومدد توليتهم، وهذا الباب من الكتابات النادرة التى تحدثت عن القضاة.

ولا توجد تعليقات على هوامش الكتاب سواء من الناسخ أو من المؤلف نفسه.

المـــؤلف:

هو محمد بن زين العابدين بن محمد بن أبى الحسن بن أبى السرور البكرى. ولد على اصح الأقوال فى عام ٩٩٨هـ / ١٥٨٩م، كما أنه توفى باتفاق المصادر فى ليلة الجمعة ١٢ ربيع الأول ١٠٨٧هـ ٢٥ مايو ١٦٧٦م.

وجد محمد بن أبى السرور فى القرن السابع عشر الذى يعتبر من أهم فترات العهد العثمانى فى مصر ففى أوائله كانت النظم العثمانية ما زالت قوية، والباشوية العثمانية مسيطرة

واهداف الحكم العثمانى منفذة وسليمة، أما أواخر ذلك القرن فقد بدأت بذور الاختلال تدخل إلى نظم الحكم والادارة، وبدأت محاولة الاوجاقات العثمانية للنيل من قوة الباشا كما شهدت هذه الفترة ايضًا بداية ظهور سيطرة البكوات المماليك وسيطرتهم على الأمور وسعيهم الدؤوب للاستئثار بالنفوذ والسلطة فى مصر وهو ما سيتم لهم فى القرن التالى.

وقد كانت فترة القرن السابع عشر تمثل المرحلة الوسطى بين فترة القرن السادس عشر التى كانت تمثل مرحلة الفتح ومحاولة وضع وإرساء نظم الحكم والادارة العثمانية فى مصر وبين فترة القرن الثامن عشر التى مثلت مرحلة الاختلال والتدهور التام لتلك النظم(١).

ولقد عاش المؤرخ فى بيئة ثرية ماديا وفكريا فهو ينتمى لبيت السادة البكرية ذوى النفوذ المادى الكبير والنفوذ الروحى ايضا. وكانت لهم مكانتهم عند الحكام ايضا.

ويحدثنا هو على ما يدل على ثرائهم فيذكر «أن أباه اقام له فرحا كان نادرة الزمان وفريدا فى الحسن والاتقان بذل فيه اموالا كثيرة، وتجمل فيه بتجملات عزيزة. صرف فيه من النقد نحوا من خمسة آلاف دينار، ومن الأقمشة وغيرها ما يزيد على هذا المقدار ونزل فيه البكلربكى وذلك بمنزل والدى شيخ الإسلام أبى السرور البكرى المطل على بركة الرطلى المعروف بالشادرون، وجلس فيه ثلاثة أيام مع الاحسان لساير الانام وارباب الملاهى المستحسنات فكانت مدة الفرح اربعين يوما لم يذق فيها غالب أهل مصر نوما مع الوقدات الوافرة ببركة الرطلى»(٢).

(١) د/ ليلى عبد اللطيف. دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام فى العصر العثمانى ـ مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٩٨٠، ص ١٣٠.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى ـ النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية. مخطوط بدار الكتب ـ ورقة ٣٠.

وفى حديثه عن فتنة الجند السباهية يذكر أن له قرية فى المنوفية عليها مائة ألف نصف معنى ذلك انه دخل مجال الالتزامات الزراعية البالغة الثراء[١].

كما يذكر أنه فى زمن خضر باشا (٢١ يولية ١٥٩٨/ يولية ١٦٠١م) وكان يغلب عليه الشح الزائد «شرع فى قطع ارزاق العلماء من القمح فطلع له والدى رحمه الله وكلمه فى ذلك وانكاه بالكلام، فقال للوالد يا مولانا هذا الغالب على الذين لهم القمح تجار وليس فيهم علماء، فقال له الوالد يا مولانا الوزير نحن نكتب لكم دفترا بأسماء العلماء الذين لهم القمح، فأجاب الوزير إلى ذلك وامر المقاطعجى بالذهاب لمنزل الوالد فى غير أيام الديوان للنظر فى هذه القضية، ولم يزل الوالد رحمة الله يتلطف بالوزير إلى أن اجاز الاعطاء للخاص والعام»[٢].

ولقد عاش المؤرخ ـ رحمه الله تعالى ـ حياة علمية حافلة، فقد اشتغل بعلوم الحديث والتفسير، وعلوم القول وأصول التصوف والتاريخ واشتغل بالتدريس فى الجامع الأزهر، وله مؤلفات عديدة، تعالج تاريخ مصر منذ بداية الحكم العثمانى وحتى الفترة التى عاصرها. ولما تقدمت به السن اعتزل التدريس فى الجامع الأزهر، واشتغل بالافادة فى منزله وآلت إليه رئاسة البيت البكرى، وحج إلى بيت الله الحرام فى عام ١٦٦٠م، وكان مسموع الكلمة عند العامة والخاصة وشفاعته مقبولة عند الكبراء والوزراء[٣].

---

(١) النزهة الزهية ص ٣٩.

(٢) النزهة الزهية ـ ورقة ٣٢.

(٣) د/ عبد الرحيم عبد الرحمن. فى تقديم مخطوطة كشف الكربة برفع الطلبة ـ المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد ٢٣ لعام ١٩٧٦، ص ٣٠٤ وما بعدها.

أما عن منهجه :

فهو مؤرخ تقليدى أى يبدأ كتبه منذ أقدم العصور أو بدء الخليقة حتى يصل إلى وقته وهذا يؤدى به إلى الخلط فى العديد من الأمور واستخدام الخرافات. كما أنه لم يكن مؤرخا حوليا مثل مؤرخى القرن الثامن عشر فالمؤرخ محمد بن أبى السرور البكرى يكون نسيجا خاصا به، وينفرد به أيضا أنه من أكثر مؤرخى القرن السابع عشر انتاجا. وإن كان يلاحظ أيضا انه يتمتع بمصداقية كبيرة فى كتاباته ويتأكد ذلك من خلال علاقاته بالحكام والأمراء وموظفى الادارة الذين يبدو أنه بالقرب منهم يسألهم ويحاورهم، فهو يذكر اكثر من مرة فى مؤلفاته قوله «وسمعت من الوزير» أو «وسألت الموظف» وغير تلك من العبارات التى تدل على قربه من الادارة.

مـؤلفاتـه :

لمحمد بن أبى السرور البكرى العديد من المؤلفات التى لم تر طريقها للنشر حتى الوقت الحاضر على الرغم من أهميتها البالغة لكشف النقاب عن تاريخ مصر فى القرن السابع عشر- وهى:

١- عيون الاخبار ونزهة الابصار.

٢- المنح الرحمانية فى تاريخ الدولة العثمانية.

٣- الروضة المأنوسة فى اخبار مصر المحروسة.

٤- الكواكب السائرة فى اخبار مصر القاهرة.

٥- كشف الكربة فى رفع الطلبة[١].

٦- اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية.

٧- قطف الازهار.

٨- درر المعالى الجلية فى التصوف.

٩- التحفة البهية فى تملك آل عثمان الديار المصرية.

١٠- الروضة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية.

١١- الفيض المنان بذكر دولة آل عثمان.

خطة العمل فى المخطوط :

١- مراجعة النص مراجعة دقيقة على بقية المخطوطات التى كتبها المؤلف والمعاصرة كذلك لنفس الفترة مما كتبها مؤرخون آخرون.

٢- ضبط الاعلام واسماء البلدان والالفاظ الاصطلاحية.

٣- اعتاد نساخ المخطوطات تبسيط الهمزات فى الكلمات المهموزة مثل العلماء. ولكنى رسمت هذه الألفاظ وغيرها مهموزة دون أن أشير إلى ذلك فى الهوامش لكثرتها.

٤- قمت فى الدراسة بعرض لملامح الحياة السياسية والقضائية فى مصر فى العصر العثمانى.

وعلى الله قصد السبيل

(١) قام د/ عبد الرحيم عبد الرحمن بتحقيق هذا المخطوط ونشره فى المجلة التاريخية ـ المجلد ٢٣ عام ١٩٧٦ ـ وهو فيما اعلم المخطوط الوحيد الذى شق طريقه إلى النور لهذا المؤرخ بالرغم من كثرة أعماله...

الصفحة الاولى من المخطوط

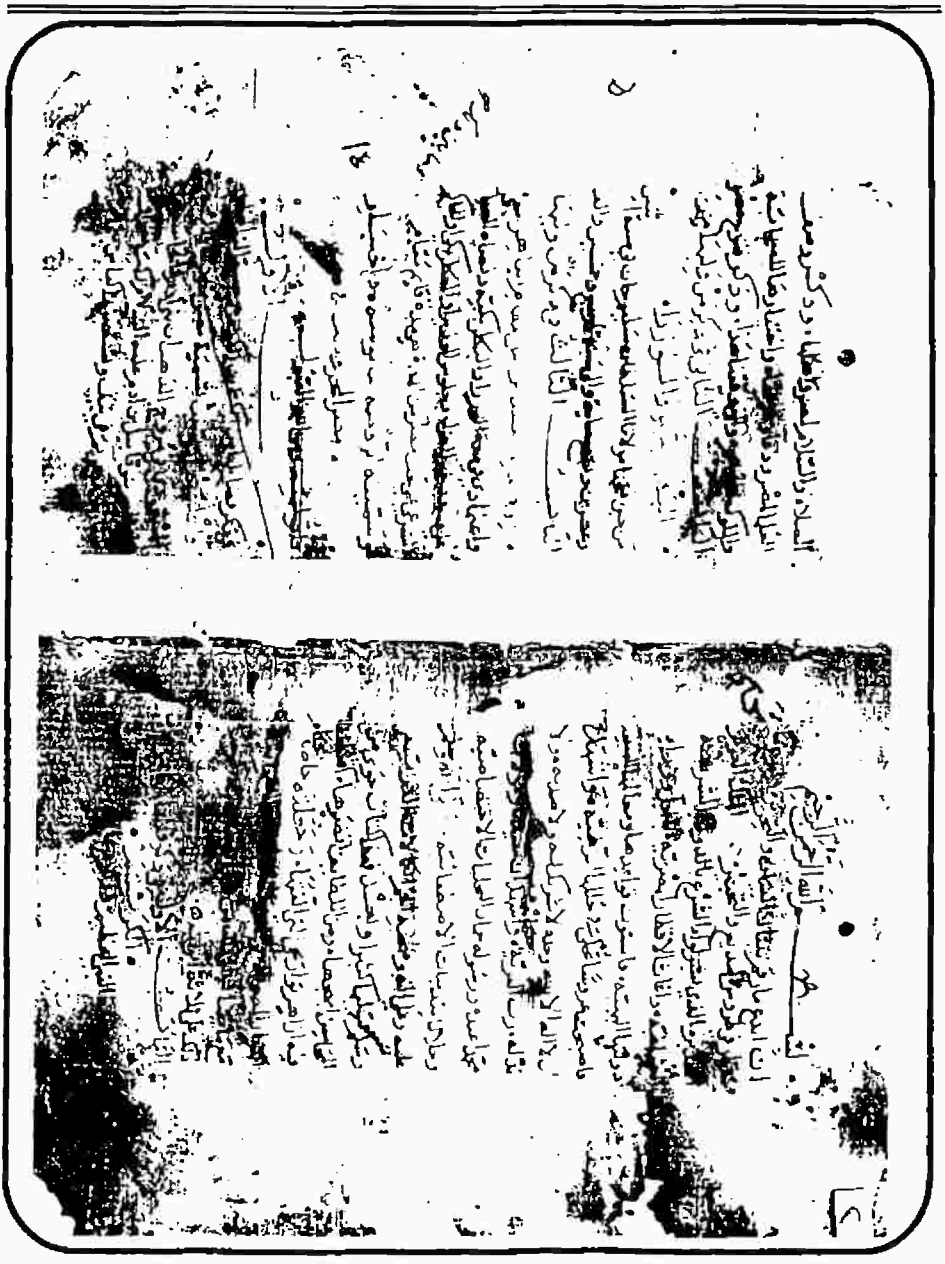

الصفحة الثانية من المخطوط

الصفحة قبل الاخيرة من المخطوط

الصفحة الاخيرة من المخطوط

ان ابدع ما رقم ببنان البيان والتحرير، وأروع ما سطر فى طروس البديع والتحبير، حمد الملك العزيز القدير الذى نشر لواء الشرع بالدور الشريفة العثمانية، واغاث الاقطار المصرية بأجل وزراء دولته البهية، فاستوت قواعدها ومعالمها السنية فأصبحت عروسا تجلى فى حللها الزهية.

اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ضد له، ولا ند له. رب البرية.

واشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله جمال التجليات الاختصاصية، وجلال التدليات الاصطفائية صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الجم الكمالات وسلم تسليما كثيرا، وبعد..

فهذا الكتاب حوى من المحاسن ابهجها، ومن اللطايف انضرها اقتطفت فيه ازاهر تواريخى التى الفتها، وجعلته خاصا بحكام الديار المصرية فى الدولة الشريفة العثمانية، مع ما يضاف إلى ذلك من فضايلها، وقسمنا ذلك على ثلاثة أبواب.

الباب الأول: فى ذكر فضايلها من الكتاب الكريم وسنة النبى العظيم. وذكر دعاء النبى عليه الصلاة والسلام لمصر وأهلها. وذكر وصف العلماء لمصر ودعاؤهم لها واختيارها للصحابة والملوك من زمنهم وإلى وقتنا هذا. وذكر فتوح مصر.

الباب الثاني: في ذكر من وليها من البكلربكية والوزراء من حين فتحها مولانا السلطان سليم خان فى سنة اثنتين وعشرين وتسعماية وإلى سنة أربع وخمسين وألف[1].

الباب الثالث: في ذكر من وليها من قضاة العساكر أهل المقام الباهر واعتمادى فى مدة الوزراء والبكلربكية وقضاة العساكر على ورود خبر العزل وجلوس الوزير أو البكلربكى أو الحاكم الشرعى على تخت مصر من المدة هى مدة قايمقام.

وسميته: «**الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة**» فأقول ومن الله القبول:

(١) ٩٢٢ هـ : ١٠٥٤هـ/ ١٥١٧ : ١٦٤٤م.